Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

ما انفرد به الزُّهْرِيّ من خلال كتابَي: المحتسَب لابن جني (392هـ) والجامع لأحكام القرآن للقرطُبي (671هـ)(دراسة لغوية مقارنة)

د. إبراهيم سعد مجيد صالح ،[1] د. منصور عبد السلام عبد الكريم فرج [2]
أستاذ مشارك ، جامعة عمر،ليبيا [1]
أستاذ مساعد، جامعة عمر،ليبيا[2]

استلام البحث:26-04-2023 مراجعة البحث :29-07-2023 قبول البحث :03-08-2023

ملخص

تناولت الدراسة ما انفرد به الزُّهْرِيّ في كتابَي: المحتسَب لابن جني 392هـ والجامع لأحكام القرآن للقرطُبي (671هـ)، فجاء تمهيدٌ معرِّفًا بالزُّهري، كما ضمنت تعريفًا بابن جني وكتابه الْمُحتسَب الذي أورد فيه القراءات القرآنية الشاذَّة، وكان يستنبط منها المعاني المختلفة موجهًا إياها من حيث النحو، والصرف، والتفسير، محتجًا لها بما جاء من القرآن الكريم والسنة، والشعر، ولغات القبائل، وقد اعتمدت الدراسة كتب القراءات الشاذّة؛ لمعرفة من وافق منهم الزُّهريَّ، ومن خالفه في قراءته، وما انفرد به عنهم من القراء، وتم تحليل كل مسألة فيها بعد تقسيم الدراسة إلى مبحثين: مبحث أول تناول ما ورد في الكتابين، ومبحث ثانٍ تناول ما ورد في أحدهما ولم يرد في الآخر، وقد انقسم إلى: أولا: ورد عند ابن جني ولم يرد عند القرطبي، ثانيًا: ما ورد عند القرطبي ولم يرد عند ابن جني، ثم خُتِمَت الدراسة بما خلص إليه الباحث من نتائج، وقد اسْتُعْمِلَ في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: ما انفرد، الزهري، المحتسَب، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن.

Abstract:

The study dealt with what was unique to Al-Zuhri through my book: Al-Muhtaseb by Ibn Jinni 392 AH and Al-Jami' Li Ahkam Al-Qur'an by Al-Qurtubi (671 AH). The study relied on books of abnormal readings to find out who among them agreed with al-Zuhri, and who disagreed with him in his reading, and what was unique to them in reading, and each issue was analyzed after Dividing the study into two sections: the first section dealt with what was mentioned in the two books, and the second section dealt with what was mentioned in one of them and was not mentioned in the other. Genie, then the study concluded with the researcher's results, and the inductive-analytical method was used in the research.

Keywords: what is unique, al-Zuhri, al-Muhtasib, al-Qurtubi, the collector of the provisions of the Qur'an.

مـــقدّمـــــة:

إن الغَوصَ في بحر العربية دراسةً وتأمُّلًا يُثْري المكتبة اللغوية ويُفيد أهله، ولا سيَّما في كتاب الله الكريم الذي جمع فأوعى، وحصَرَ فما أَبْقى، زِد على ذلك ما كان في كتب علوم القرآن ومعانيه والقراءات الدقيقة الحاوية لما عُرِف بتوجيه الشاذّ من القراءات القرآنية لمحاولة معرفة ما أُلقي له الكَلِمُ، وما بالُك حين كان ذلك في زمن آتى فيه استنباط الظواهر من نصوص التراث العربي أُكُلَه على أيدي علماءَ كِبارٍ أَنْضَجُوا ثمارَ ما زَرَعَهُ أسلافُهم.. عن طريق ذلك وقع اختيار موضوع هذا البحث على دراسة جزئية في كتابين لعَلَمَين من أعلام اللغة كانا على قدر عالٍ من العِلْم والثقة والاستنباط، إنهما ابن جنّي المتوفَّى سنة 392هـ، والقُرْطُبيُّ المتوفَّى سنة ت671هـ، فكان

موضوعه: **(ما انفرد به الزُّهْرِيّ من خلال كتابَي: المحتسَب لابن جني 392هـ والجامع لأحكام القرآن للقرطُبي (671هـ، – دراسة لغوية)** فجاء البحثُ على مبحثَين:

المبحث الأول: ما ورد في الكتابين.

المبحث الثاني: ما ورد في أحدهما ولم يرد في الآخر، وقد انقسم إلى: أولا: ورد عند ابن جني ولم يرد عند القرطبي، ثانيًا: ما ورد عند القرطبي ولم يرد عند ابن جني. فتناول البحث كلَّ قراءة على حِدة بتوثيق الآية من القرآن الكريم، وقراءتها من الكتابين وقول كل منهما فيها، ثم أقوال العلماء الآخرين ما أمكن، جاءت بعد ذلك مناقشة المسألة لغويًّا عن طريق أقوال اللغويين، مع مراعاة ترتيب المسائل حسب ورود الآيات – مواضع الدراسة – في المصحف الكريم، ثم الخاتمة والنتائج فقائمة المصادر.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في معرفة قراءة الزهري التي ذُكرت نَصًّا في الكتابين وناقشها كل منهما.

أهمية البحث وأهدفه:

تأتي أهمية البحث وأهدفه فيما يلي:

1. الوقوف على وجوه القراءات القرآنية واختلافها والتفريق بينها كما جاء ذلك في الكتابين وغيرهما من كتب اللغة وكتب القراءات الأخرى.
2. الإشارة إلى قراءة عالم كان له دور في تعدُّد القراءات القرآنية؛ هو محمد بن مسلم الزُّهْري (ت124هـ).
3. بيان العلاقة بين القراءات المختلفة نحويًّا وصرفيًّا ودلاليًّا.

المنهج المتَّبع:

اعتمد البحثُ على المنهج الاستقرائي، وذلك عن طريق تتبع قراءة محمد بن مسلم الزُّهْري حسب ورودها في كتابَي (المحتسَب والجامع لأحكام القرآن)، وعلى المنهج التحليلي باستقصاء هذه القراءة وبيان وتفسير معانيها؛ فهُما أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات. أمّا في التوثيق؛ فالآيات الكريمة – إذا كانت الآية موضع المسألة – اكتُفي بالإشارة إليها بداية المسألة في متن البحث تمييزًا لها عن الآيات التي جاءت للأدلة والاحتجاج.

مدخل تمهيدي

التعريف بالزُّهْري[1]:

اسمه ونَسَبُه: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرةَ الزُّهْري أحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين بالمدينة. والزُّهْريُّ: بضم الزاي وسكون الهاء وبعدها راء، هذه النسبة إلى زُهْرةَ بنِ كلاب بن مرة، وهي قبيلة كبيرة من قريش، ومنها آمنة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

شيوخه: روى عن عبد الله بن عمر وعن أنس بن مالك وسهل بن سعدون والسائب بن يزيد وأبي الطفيل ومحمود بن الربيع ومحمود بن لبيد وسعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل.

تلاميذه: وروى عنه جماعة من الأئمة منهم: عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، وروى عنه مالك بن أنس ويونس والزبيدي وصالح بن كيسان ومعمر والأوزاعي وعقيل بن خالد وإبراهيم بن أبي عبلة وأُمَيّ، وسفيان بن عُيَيْنة وسفيان الثوري، والليث وابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث وعرض عليه نافع بن أبي نعيم.

مكانته: وروي عن عمرو بن دينار أنه قال: أي شيء عند الزُّهْريّ؟ أنا لَقيتُ ابن عمر ولم يَلْقَه، وأنا لقيت ابن عباس ولم يَلْقَه، فقدم الزُّهْريُّ مكةَ، فقال عمرو: احملوني إليه، وكان قد أُقْعِد، فحُمِل إليه، فلم يأتِ إلى أصحابه إلا بعد ليل، فقالوا له: كيف رأيتَ؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا الفتى القرشي قطُّ. وقيل لمكحول: من أعلمُ مَن رأيتَ؟ قال: ابنُ شِهاب، قيل له: ثم مَنْ؟ قال: ابنُ شِهاب، قيل له: ثم مَنْ؟ قال: ابنُ شِهاب. وكان قد حفِظ علمَ الفقهاء السبعة.

روايته للحديث: وروى الدانيُّ عنه أنه قال: كان النبي – صلّى الله عليه وسلّم – وأبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية – رضي الله عنهم – يقرؤون ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2].

مناقبه: هو أحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين، رأى عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم. وقد كتب عمرُ بن عبد العزيز – رضي الله عنه – إلى الآفاق: عليكم بابن شهاب، فإنكم لا تجدون أحدًا أعلم بالسنة الماضية منه. وكان إذا جلس في بيته وضع كتبه حوله، فيشتغل بها عن كل شيء من أمور الدنيا، فقالت له امرأته يوما: والله لهذه الكتب أشد عليَّ من ثلاث ضرائر.

وفاته: توفي ليلة الثلاثاء لسبعَ عشرةَ ليلةً خلت من شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومائة، وقيل ثلاث وعشرين، وقيل خمس وعشرين ومائة.

التعريف بابن جِنّي وكتابه[3]: هو أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي النحوي المشهور، كان إمامًا في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه، فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له "زَبَبْتَ وأنت حصرم"، فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر، وكان أبوه (جِنّي) مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. ولابن جني من المصنَّفات المفيدة كتاب الخصائص والمحتسَب وسر صناعة الإعراب والمنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني والتلقين في النحو والتعاقب والكافي في شرح القوافي للأخفش والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والتمام في شرح شعر الهذليين والمنهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة ومختصر في العروض ومختصر في القوافي والمسائل الخاطريات والتذكرة الأصبهانية ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها والمقتضب في المعتل العين واللُّمَع والتنبيه والمهذَّب والتبصرة وغير ذلك كما شرح ابن جني ديوان المتنبي وسماه الفَسْر.

وقد ألَّف ابن جني كتاب المحتسَب، وأَتَمَّه في أواخر عمره، بعد أن عَلَتْ به السِّنُّ، وطوى مراحل الشباب، واختار من القراءات الشاذّة التي احتج لها ما كان له وَجْهٌ يَطْمَئِنُّ إليه في اللغة وأصول النحو وشواهد الشعر، أما ما عدا ذلك من القراءات فقد ردَّها وضعَّف القراءةَ بها، وقد رَمى بتأليفه القُرْبى إلى الله عز وجل، وابتغاءَ المثوبةِ منه، وأسماه كتاب (المحتسَب)؛ ليدُلّ باسمه على الغرض الذي يريده به، لا على الموضوع الذي يديره عليه، كما يقول محققو الكتاب[4] ذكر في مقدمته ضَرْبَيَّ القراءة، ولم يُهملِ الشاذَّ منها؛ بل وضعه في مستوى المتواتر فصاحةً فقال: "فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه ضربين: ضربًا اجتمع عليه أكثرُ قُرَّاء الأمصار، وهو ما أَوْدَعَه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد –رحمه الله – كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده. وضربًا تَعَدَّى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القُرَّاء السبعةِ الْمُقَدَّمِ ذكرُها، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائه، مَحْفُوفٌ بالروايات من أمامه ووَرائه، ولعله – أو كثيرًا منه – مساوٍ في الفصاحة للمُجْتَمَعِ عليه"[5]. كما أبدى غرضَه من تصنيف الكتاب، وهو بيان أنَّ للشاذِّ وجهًا قويًّا ضاربًا في صحة الرواية؛ فقال: "ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[6].

التعريف بالقرطبي وكتابه[7]:

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (بسكون الراء والحاء المهملة) الأنصاري الخزرجي المالكي أبو عبد الله القرطبي مصنف (التفسير) المشهور الذي سارت به الركبان. كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، كان شيخاً فاضلاً، وكان يقظاً فهماً حسن الحفظ مليح النظم حسن المذاكرة ثقة حافظاً. إمام متقن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة، تدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور فضله، كان مستقرا بمنية بني خصيب من الصعيد الأدنى. سمع من ابن رواج، ومن ابن الجميزي والشيخ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف المفهم في شرح صحيح مسلم بعض هذا الشرح وحدث عن أبي علي الحسن بن محمد بن محمد البكري الحافظ وغيرهم. روى عنه ولده شهاب الدين أحمد.

مصنفاته: (الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكار في أفضل الأذكار وضعه على طريقة (التبيان) للنووي لكنه أتم منه وأكثر علما، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وكتاب شرح التقصّي، وكتاب قمع الحرص بالزهد والقناعة ورد ذل السؤال بالكتب والشفاعة. قال ابن فرحون: لم أقف على تأليف أحسن منه في بابه، وله أرجوزة جمع فيها أسماء النبي – صلّى الله عليه وسلم – وله

مؤلَّفات وتعاليق مفيدة غير هذه. وأشهر منها كلها هذا الكتاب: (الجامع لأحكام القرآن) والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها نفعا؛ أسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها أحكام القرآن، واستنباط الأدلة، وذكر القراءات، والإعراب، والناسخ والمنسوخ. قسَّم بداية كتابه هذا إلى ما يقرب من عشرين بابًا في فضائل القرآن وكيفية تلاوته، وما جاء في إعرابه وتعليمه وجمعه وترتيبه وإعجازه. ثم تناول السور الكريمة من الفاتحة إلى الناس بكل وجوه القراءات متواترها وشاذِّها ومن لغة ومعانٍ وتفسير.

المبحث الأول: ما ورد في الكتابين

في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (البقرة:40). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوَفِّ بِعَهْدِكُمْ﴾ مشددة. ينبغي – والله أعلم – أن يكون قرأ بذلك؛ لأن فَعَّلت أبلغ من أفعلت؛ فيكون على ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ أُبالِغ في توفيتكم؛ كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل، فيكون ذلك كقوله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[8]، وهو كثير"[9].و جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ ﴿أُوَفِّ﴾، بِفَتْحِ الْوَاوِ وَشَدِّ الْفَاءِ، لِلتَّكْثِيرِ"[10]. وجّه القرطبي قراءة الزُّهْرِيّ ﴿أُوَفِّ﴾ على إفادة المبالغة والتكثير". فاتفق الرجلان في التوجيه الدلالي للفظ (أُوَفِّ) على أنها للمبالغة والتكثير. وافقهما صاحب الكشاف من غير نسبة للقراءة: "وقرئ ﴿أوفّ﴾ بالتشديد: أي أبالغ في الوفاء بعهدكم، كقوله: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْها﴾[11]"[12]، وكذلك البحر المحيط الذي قال: "﴿أُوَفِّ بِعَهْدِكُمْ﴾ مُشَدَّدًا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّكْثِيرُ، وَأَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْمُجَرَّدِ. فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّكْثِيرُ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ عَلَى لَفْظِ أُوفِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أُبَالِغُ فِي إِيفَائِكُمْ"[13]. وجاءت في اللباب من غير توجيه[14]. فقراءة الزُّهري جاءت على صيغة التكثير (أُفَعِّل) لتبيّن المبالغة في أن الله – عزَّ وجلَّ – إذا كان العبد وفيًّا فإنه – سبحانه – أوفى.

اففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ (البقرة:50). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ أيضًا: ﴿وَإِذْ فَرَّقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ مشددة، معنى ﴿فرَّقنا﴾ أي: جعلناه فِرَقًا، ومعنى ﴿فَرَقنا﴾: شَقَقْنا بكم البحر، وفرَّقنا أشد تبعيضًا من فرَقنا.. ومن ذلك فرَقتُ شعره أي: جعلته فِرْقَين، وفرَّقتُ شعره أي: جعلته فِرَقًا، وجاز هنا لفظ الجمع؛ لأن كل رجل منهم قد خرق من البحر وفَرَق خَرْقًا وفِرْقًا، وقد يكون أيضًا في فرَقنا مخففة معنى فرَّقنا مشددة في: ﴿يَذْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾[15]"[16]. وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿فَرَّقْنَا﴾ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَيْ: جَعَلْنَاهُ فِرَقًا"[17]. وقد وافق ابن جني في قوله على تقوية صيغة التثقيل. كما وافقهما صاحب البحر المحيط فقال: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿فَرَّقْنَا﴾ بِالتَّشْدِيدِ، وَيُفِيدُ التَّكْثِيرُ لِأَنَّ الْمَسَالِكَ كَانَتِ اثْنَيْ عَشَرَ مَسْلَكًا عَلَى عَدَدِ أَسْبَاطِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَمَنْ قَرَأَ: فَرَقْنَا مُجَرَّدًا، اكْتَفَى بِالْمُطْلَقِ"[18]. وجاء في اللباب: "وقرأ الزُّهْرِي: ﴿فَرَّقْنَا﴾ بتشديد الراء. أي: جعلناه فرقاً"[19]. فقد بيَّن أن صيغة التثقيل أقوى دلالة من صيغة التخفيف.

في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة:143). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿إلا لِيُعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ بياء مضمومة وفتح اللام، ينبغي أن يكون (يُعلم) هنا بمعنى: يُعرف؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[20] أي: عرفتم، وتكون (مَنْ) بمعنى الذي؛ أي: ليُعرف الذي يتبع الرسول، ولا تكون (مَنْ) ها هنا استفهامًا؛ لئلا يكون الكلام جملة، والجملُ لا تقوم مقام الفاعل"[21]. وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿إِلَّا لِيُعْلَمَ﴾، فَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَعَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ"[22]. وجاء في إعراب القرآن: "وقرأ الزُّهْرِيّ ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ (من): في موضع رفع على هذه القراءة لأنها اسم ما لم يسمّ فاعله"[23]. وفي البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿لِيُعْلَمَ﴾، عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، إِذِ الْفَاعِلُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى، فَحُذِفَ وَبُنِيَ الْفِعْلُ للمفعول"[24]. فالفعل بالنون مُسند لله عز وجل وحده، وبالياء يكون لله ولغيره. في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (البقرة:267).

جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿إِلَّا أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ﴾ بفتح التاء من غَمَضَ، وأما "تُغْمَضُوا فيه" فيكون منقولًا من غَمَض هو وأغمضه غيره، كقولك: خَفِيَ وأَخْفاه غيره، فهو كقراءة مَنْ قرأ: ﴿أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ﴾، والمحفوظ في هذا غَمَض الشيءُ يَغْمُض، كغار

يغور، ودخل يدخُل، وكَمَن يَكْمُن، وغَرَبَ يَغْرُب"[25]. وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مُخَفَّفًا، عَلَى مَعْنَى تَهْضِمُوا سَوْمَهَا مِنَ الْبَائِعِ مِنْكُمْ فَيَحُطُّكُمْ"[26]. انفرد الزُّهْرِيّ عند كل منهما؛ لكن باختلاف حركة الميم فيه، فابن جني أوردها بالضم ووجهها على القياس: (فَعَلَ يَفْعُل)، أما القرطبي فأوردها بالكسر على معنى الحط من الثمن. كما يرى صاحب البحر المحيط أنّ ﴿تَغْمِضُوا﴾ و﴿تَغْمِضُوا﴾ و﴿تُغَمِّضُوا﴾ لغات حيث قال: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: تُغْمِضُوا، مِنْ أَغْمَضَ، وَجَعَلُوهُ مِمَّا حُذِفَ مَفْعُولُهُ، أَيْ: تُغَمِّضُوا أبصاركم أو بصائركم، وجوزوا أن يكون لازما مثل: أغضى عن كذا، وقرأ الزُّهْرِيّ ﴿تُغَمِّضُوا﴾ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الغين وكسر الميم مشدودة، ومعناه مَعْنَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَرُوِيَ عَنْهُ: تَغْمِضُوا، بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، مُضَارِعُ: غَمِضَ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي أَغْمَضَ"[27]. وجاء في اللباب: "وقرأ الزهريُّ: ﴿تُغَمِّضُوا﴾ بضم التاء، وفتح الغين، وكسر الميم مشددةً؛ ومعناها كالأولى. وروي عنه أيضاً: ﴿تَغْمَضُوا﴾ بفتح التاء، وسكون الغين، وفتح الميم؛ مضارع (غَمِضَ) بكسر الميم، وهي لغةٌ في (أَغْمض) الرباعي، فيكون ممَّا اتفق فيه فعل وأفعل"[28].

في قوله تعالى: ﴿فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (الأعراف:22). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿يُخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ من أَخْصَفْت، مألوف اللغة ومستعملها خَصَفت الورق ونحوه، وأما أخصفت فكأنها منقولة من خصفت؛ كأنه – والله أعلم – يُخْصِفان أنفسَهما وأجسامَهما من ورق الجنة، ثم حذف المفعول على عادة حذفه في كثير من المواضع، أنشد أبو علي للحطيئة:

منعَّمةٌ تَصُونُ إليك منها كصَونِك مِن رداءٍ شرْعبيّ

أي: تصون الحديث وتخزُنه"[29].

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿يُخْصِفَانِ﴾ مِنْ أَخْصَفَ. وَكِلَاهُمَا مَنْقُولٌ بِالْهَمْزَةِ أَوِ التَّضْعِيفِ وَالْمَعْنَى: يَقْطَعَانِ الْوَرَقَ وَيَلْزَقَانِهِ لِيَسْتَتِرَا بِهِ، وَمِنْهُ خَصْفُ النَّعْلِ. وَالْخَصَّافُ الَّذِي يُرَقِّعُهَا. وَالْمِخْصَفُ الْمِثْقَبُ"[30]. فنجد أنهما عدَّا القراءتين ﴿يَخْصِفَانِ﴾، و﴿يُخْصِفَانِ﴾ لغتان. فابن جني وجه القراءة على حذف المفعول المعروف واستشهد له من النصوص العربية، أمّا القرطبيُّ فقد رأى أن القراءتين لغتان. وقد ذَكَر صاحب البحر المحيط الوجهين فقال: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ ﴿يُخْصِفَانِ﴾ مِنْ أَخْصَفَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ من خصف أي يَخصفان أَنْفُسَهُمَا"[31]. وجاء في اللباب: وقرأ الزُّهْرِيُّ: ﴿يُخْصِفَانِ﴾ بضم حرف المضارعة من أَخْصَفَ وهي تحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ، والثاني: أن تكون الهَمْزَةُ للتَّعْدية، والمَفْعُولُ على هذا مَحْذُوفُ، أي: يُخْصِفَانِ أنفسهما، أي: يَجْعلانِ أنفسَهُمَا خاصِفَيْنِ"[32].

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (فاطر:27). جاء في المحتسَب: ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: "﴿جَدَدٌ﴾، بفتح الجيم والدال، فيما رواه سهل عن الوقاصي عنه، قال أبو حاتم: لا قراءة فيه غير "جُدَدٍ"، وقال قطرب: قراءة الناس كلهم: "﴿جُدَدٌ﴾، وقراءة الزُّهْرِيّ: ﴿جُدُدٌ﴾، فأمّا ﴿جُدَدٌ﴾ فجمع جُدَّة، وهي الطريقة يخالف لونُها لونَ ما يليها، قال المتلمس:

لَهُ جُدَدٌ سُودٌ كأنَّ أَرَنْدَجًا بِأَكْرُعِهِ وبالذِّرَاعَيْنِ سُنْدُسُ

وقال الأعشى:

كأنَّ قُطُوعَها بِعُنَيْبِسَاتٍ تَعَطَّفَهن ذُو جُدَدٍ فَرِيدُ

وأما ﴿جُدُدٌ﴾ فجمع جَدِيد، أي: آثار جُدُد غير مُخْلِقَة؛ فهو أصح لها، وأوضح للونها، وأما "جَدَد" فلم يثبته أبو حاتم ولا قطرب. وعلى أن له معنى، وهي الطريق الواضح المسفر فالمعنى نحو من الأول، وقد يجوز في ﴿جُدُد﴾– وهي جديد – الفتح؛ هربًا من التضعيف إلى الفتح. وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف: كسَرِير وسُرُر سُرَر، وجَرِير وجُرُر وجُرَر، وتَلِيل وتُلُل وتُلَل، وبِئْر جَرُور وجُرُر وجُرَر وجَرَائِر أيضا. وعلى كل حال فللقُرّاء الرواية، وإذا عَضَدها قياس فحسبك به من إيناس"[33]. وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿جُدُد﴾ بالضم جمع جديدة، وهي الْجِدَّةُ، يُقَالُ: جَدِيدَةٌ وَجُدُدٌ وَجَدَائِدُ كَسَفِينَةٍ وَسُفُنٍ وَسَفَائِنَ. وَقَدْ فُسِّرَ بِهَا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ:

جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ"[34].

وجاء في الكشاف: "وقرأ الزُّهْرِيّ ﴿جُدُد﴾، بالضم: جمع جديدة، وهي الجدّة، يقال: جديدة وجدد وجدائد، كسفينة وسفن وسفائن. وقد فسر بها قول أبى ذؤيب يصف حمارَ وحشٍ:

جُونُ السَّراةِ لَهُ جَدائدُ أَرْبَعُ.

ورُوِي عنه: جَدَد، بفتحتين، وهو الطريق الواضح المسفر وضعه موضع الطرائق والخطوط الواضحة المنفصل بعضها من بعض"[35]. فقد رويت عن الزُّهْرِيّ عدة قراءات لهذا اللفظ ووجهها اللغويون على أن ﴿جُدُد﴾ و﴿جُدَدٌ﴾ لغتان بمعنى جديد، بينما لفظ ﴿جُدَدٌ﴾ له معنًى وهو الطريق كما هو عند ابن جني وغيره.

في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ (الزخرف: 19). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿أُشْهِدُوا﴾، بغير استفهام. أما حذف همزة الاستفهام تخفيفا، كأنه قال: أَشَهِدوا خَلقَهم؟ كقراءة الجماعة فضعيف؛ لأن الحذف في هذا الحرف أمر موضعه الشعر، ولكن طريقه غير هذا. وهو أن يكون قوله: ﴿أُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ صفة لـ (إناث) حتى كأنه قال: وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا مُشْهَدًا خَلْقُهم هم"[36]. وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَرُوِيَ عَنِ الزُّهْرِيّ: ﴿أُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾، عَلَى الْخَبَرِ"[37]. فقراءة الزُّهْرِيّ ﴿أُشْهِدُوا﴾، مبنيًّا للمجهول، وعليه يكون المعنى: وجعلوا الملائكة إناثًا، والله أشهدهم صورهم وقت خلقهم فحكموا بأنوثتهم، ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾[38]. فقد وجَّه ابن جني قراءة الزُّهْرِيّ بأنها ليست على حذف همزة الاستفهام؛ بل ضعَّف ذلك، وإنما هو على الخبر بالبناء للمجهول ﴿أُشْهِدُوا﴾، كما وافقه في ذلك القرطبي. قال في شواذّ القراءات: "وعن الزُّهري ﴿أُشْهِدُوا﴾ بهمزة على الخبر"[39]. وقال صاحب اللباب: "وقرأ الزهري ﴿أُشْهِدُوا﴾ رباعيًّا مبنيًّا للمفعول وفيه وجهان: أحدهما أن يكون حذف الهمزة لدلالة القراءة الأخرى عليها، والثاني: أن تكون الجملة خبرية، وقعت صفة لإناثاً، أي أجَعَلُوهُمْ إنَاثاً مَشْهُوداً خَلْقُهُمْ كذلك"[40]. فـ (أشَهِدوا) مبنيًّا للمعلوم استفهام إنكاري توبيخي، و(أُشْهِدوا) مبنيًّا للمجهول جملة خبرية.. في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ (القيامة:10). جاء في المحتسَب: "وقرأ: ﴿الْمِفَرُّ﴾ الزُّهْرِيّ. الْمَفَرّ: بفتح الميم والفاء المصدر، أين الفِرار. و﴿الْمَفَرُّ﴾ بفتح الميم، وكسر الفاء: الموضع الذي يُفَرُّ إليه. "والْمِفَرّ" بكسر الميم، وفتح الفاء: الإنسانُ الجيدُ الفرارِ، كقولهم: رجل مِطْعَن ومِضْرَب، أي: مِطْعان ومِضْراب، قال:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا.

معناه: أين الإنسانُ الجيدُ الفرار؟ ولن ينجوَ من ذلك، لا أنَّ هناك مَطْمَعًا في الحياة"[41].

وجاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَعَنِ الزُّهْرِيّ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ: مَنْ فَتَحَ الْمِيمَ وَالْفَاءَ مِنَ الْمَفَرُّ فَهُوَ مصدر بِمَعْنَى الْفِرَارِ، وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ وَكَسَرَ الْفَاءَ فَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُفَرُّ إِلَيْهِ. وَمَنْ كَسَرَ الْمِيمَ وَفَتَحَ الْفَاءَ فَهُوَ الْإِنْسَانُ الْجَيِّدُ الْفِرَارِ، فَالْمَعْنَى أَيْنَ الْإِنْسَانُ الْجَيِّدُ الْفَرَّارُ وَلَنْ يَنْجُوَ مَعَ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: ... يريد أنه حسن الكَرّ والفَرّ جَيِّدُه"[42]. فقد جاءت كلمة (الْمِفَرُّ) عند الزُّهْرِيّ على وزن (مِفْعَل)، وهي صيغة صرفية يصلح أن تكون للدلالة على مبالغة في الإجادة، ومثله ما أورده القرطبي من قول امرئ القيس في وصف فرس: (مِكَرٍّ مِفَرٍّ) للمبالغة في السرعة، وإجادة الإقبال والإدبار؛ وبه قال ابن جني. ويحسن لدينا أن يكون (الْمِفَرُّ) صيغة مبالغة لاسم الفاعل (فَارّ) على وزن (مِفْعَل) تضمن المبالغة في سرعة الفرار كأنه آلةٌ للفَرّ، كما أنّ الفرس في بيت امرئ القيس آلةٌ للكَرّ والفَرّ.

المبحث الثاني: ما ورد في أحد الكتابين ولم يَرِد في الآخر

أولًا ما ورد عند ابن جني ولم يذكره القرطبي:

في قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ (سورة البقرة: 102). جاء في المحتسَب: "وأما قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿الْمَرّ﴾ بتشديد الراء فقياسه: أنْ يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة وهي ﴿المَرِ﴾ بالتخفيف، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف؛ فصار ﴿المَرِ﴾ ثم ثقَّل للوقوف على قول من قال: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأَقَرَّ التثقيل بحاله، كما جاء عنهم قولُه:

بِبازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ كَأَنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ

يريد: العَيْهَلَ والكَلْكَلَ، وفي هذا شذوذان؛ أحدهما: التثقيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر"[43]. وجاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ: الْمَرِ بِغَيْرِ هَمْزٍ مُخَفَّفًا"، "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا: ﴿المَرّ﴾ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْقَاطِ الْهَمْزِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ"[44]. وفي مختصر شواذ القرآن: "﴿المَرّ﴾ من غير همز وبالتشديد الزهري وقتادة"[45]. وفي شواذ العكبري:

"ويُقرأُ بفتح الميم وكسر الراء من غير همز، والوجه فيه أنه ألقى حركة الهمزة على الراء وحذفها مثل (الْخَبَ)"[46]. وفي اللباب: وقرأ الزهري أيضاً: ﴿المَرِّ﴾ بتشديد الرَّاء من غير همز، ووجهها أنه نقل حركة الهمزة إلى الرَّاء، ثم رأى الوقف عليها مشدّداً، كما روي عن عصام ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾[47] بتشديد الراء ثم أجرى الوَصْل مجرى الوقف"[48]. فوجه قراءة الزهري نقل الحركة إلى الساكن قبلها، ثم الوقف وإجراء الوصل مجرى الوقف، وأمثلته كثيرة كما أوردها بعض اللغويين.

في قوله تعالى: ﴿لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة: 143). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿لَرَوُوف﴾ بلا همز، ويُثَقِّل، ينبغي أن تكون الهمزة فيه مخففة، فلما أخفاها التخفيف ظُنت واوًا للطف هذا الموضع أن تضبطه القُرّاء؛ وذلك أنّا لا نعرف في غير هذه اللفظة إلا الهمز؛ يقال: رؤُف به، ورأَف به، ورئِف، ولم نسمع فيه راف ولا رُفْتُ، والهمزة إذا خُفِّفَت في نحو هذا لم تُبدَل، وإنما تُخْفَى، كقولك في سؤول، فعول من سألت: سَوُول، فاعرف ذلك"[49]. وجاء في إعراب القرآن ومعانيه: "إن شئت قلت لرؤوف، وإن شئت لرووف رحيم"[50]. وفي مختصر شواذ القرآن: "لَرَوُفٌ خفيف وزن رَعُفٌ بغير هَمز الزهري، لَرَوْفٌ بإسكان الواو عنه أيضًا"[51]. وفي إعراب القراءات الشواذ: يُقرأ بهمزة مضمومة من غير واو، مثل (فَرُح) و(طَمُع) بالضم، وقُرئ بتليين الهمزة، وقُرئ بواو ساكنة مثل (عَوْف) وذلك على الإبدال، ويُقرأُ (رَووف) مثل الأولى، بدلٌ من الهمز"[52]. وهذا من باب الإبدال المعروف.

في قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إلّا خَطَأً﴾ (سورة النساء: 92). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ فيما رواه عنه الوقاصي: ﴿إلا خَطًا﴾ مقصورًا خفيفًا بغير همز أصله خطأً بوزن خَطَعًا كقراءة العامة، غير أنه حذف الهمزة حذفًا على ما حكيناه عنهم من قولهم: جَا يجَى، وسَا يسُو. وهذا ضعيف عند أصحابنا وإن كان قد جاء منه حروف صالحة، إلا أنه ليس تخفيفًا قياسيًّا؛ وإنما هو حذف وخبط للهمزة. ويجوز أن يكون أبدل الهمزة إبدالًا على حد قَرَبْتُ، فجرى مجرى عصا ومطا"[53]. وفي إعراب القراءات الشواذ: "قوله: ﴿إلا خَطًا﴾ يُقرأُ بالقصر على إبدال الهمزة ألفًا، ويُقرأُ بالفتح والمد مثل قضاء، وكلٌ ذلك لغاتٌ"[54]. وفي البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: عَلَى وَزْنِ عَصَا مَقْصُورًا لِكَوْنِهِ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا أَلِفًا، أَوْ إِلْحَاقًا بِدَمٍ"[55]. فقد وجّه علماء اللغة أن تخفيف الهمزة في هذه القراءة لغة من لغات العرب.

في قوله تعالى: ﴿قال اخْرُجْ منها مَذْؤومًا مَدْحورًا﴾ (سورة الأعراف: 18). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿مَذُومًا مَّدْحُورًا﴾. هذا على تخفيف الهمزة من ﴿مَذْؤومًا﴾، كقولك في مسؤول: مَسُول. فإن قلت: أفيكون مِن ذِمتُه أَذيمة؟ قيل: لو كان منه لكان مَذِيمًا كمَبِيع ومَكِيل. فإن قيل: فقد حكى الفراء: هذا بُرٌّ مَكُول، ورجل مسورٌ به، وقد قالوا في مهيب: مَهوب، قيل: هذا من الشذوذ في منزلة القُصْيا، فلا يحسن الحمل عليه؛ وإنما ذكرناه لئلا يوردَه من يَضْعُفُ نظرُه وهو يظنه طائلًا، فلا تحفل به"[56]. أورد هذه القراءة صاحب البحر المحيط ليس عن الزهري وحده، وإنما عن عدة قُرّاء فقال: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَالْأَعْمَشُ: ﴿مَذُومًا﴾ بِضَمِّ الذَّالِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ فَتَحْتَمِلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأَظْهَرُ، أَنْ تَكُونَ مِنْ (ذَأَمَ) الْمَهْمُوزُ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ وَحَذَفَهَا وَأَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى الذَّالِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَامَ غَيْرِ الْمَهْمُوزِ يَذِيمُ كَـ (بَاعَ يَبِيعُ) فَأَبْدَلَ الْوَاوَ بِيَاءٍ كَمَا قَالُوا في (مَكِيل): مكول"[57]. كما وردت في الدُّر المصون عن القراء الثلاثة: "وقرأ أبو جعفر والأعمش والزهري ﴿مَذُومًا﴾ بواو واحدة من دون همز، وهي تحتمل وجهين: أحدهما – ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه– أنه تخفيف ﴿مَذْؤومًا﴾ في القراءة الشهيرة بأَنْ أُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على الذال الساكنة، وحُذِفَت الهمزةُ على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله، فوزن الكلمة آلَ إلى (مَفُول) لحذف العين. والثاني: أن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ لغة مَنْ يقول: (ذِمْتُه أَذيمه) كـ (بِعْتُه أَبيعه)، وكان مِنْ حق اسم المفعول على هذه اللغةِ مَذيم كـ (مَبِيع)، قالوا: إلا أنه أُبْدلت الواو من الياء على حَدِّ قولهم (مَكُول) في (مَكِيل) مع أنه من الكَيل. ومثل هذه القراءة في احتمال الوجهين قولُ أمية بن أبي الصلت:

وقالَ لإبليسَ ربُّ العبادِ أنِ اخرُجْ لعينًا دَحيرًا مَذُوْما

أنشد على ذلك الواحدي على لغة (ذامَهُ) بالألف (يَذِيمُه) بالياء، وليته جعله محتملاً للتخفيف مِنْ لغة الهمز"[58]. أما صاحب الجامع فنسبها إلى الأعمش وحده فقال: "وقرأ الأعمش ﴿مَذُومًا﴾، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ"[59]. فالهمز والتخفيف لغتان.

في قوله تعالى: ﴿لَقَالوا إنَّما سُكِّرَتْ أَبْصارُنا﴾ (سورة الحِجْر: 15). جاء في المحتسَب: قرأ الزُّهْرِيّ بخلاف: ﴿سَكِرَتْ﴾، أي جرت مجرى السكران في عدم تحصيله، فلذلك قال: ﴿سَكِرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾. والسُّكْر عندنا من سَكْر العَرَبة ونحوها.

وذلك أنه يعترض على الماء، ويسد عليه مذهبه ومتسربه، وكذلك حال السكران في وقوف فكره، والاعتراض عليه بما ينغصه ويحيره؛ فلا يجد مذهبا، وينكفئ مضطربا"[60]. والعَرَبة: النهر. وجاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ الْكَافِ مُخَفَّفَةً مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، شَبَّهُوا رُؤْيَةَ أَبْصَارِهِمْ بِرُؤْيَةِ السَّكْرَانِ لِقِلَّةِ تَصَوُّرِهِ مَا يَرَاهُ"[61]. وقال صاحب الدُّر المصون: "والزهري ﴿سَكِرَتْ﴾ بفتح السين وكسرِ الكاف خفيفةً مبنيًّا للفاعل.. وأمَّا قراءةُ الزُّهريِّ فواضِحَةٌ، أي: عُطِبَتْ. وقيل: هي مطاوعُ أَسْكَرْتُ المكانَ فسَكِرَ، أي: سَدَدْتُه فانْسَدَّ"[62]. وجاء في اللباب: "وأما قراءة الزهريّ، فواضحةٌ، أي: غُطِّيَتْ، وقيل: هي مطاوع: أسْكرتُ المكان فَسَكرَ: أي: سَددْتهُ فانْسَدَّ"[63].

في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ (سورة الحِجْر: 44). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزٌّ مَّقْسُومٌ﴾. هذه لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع. وأصلها (جُزْء) فُعْل من جزأْتُ الشيء، وهو قراءة الجماعة إلا أنه خفف الهمزة، فصارت (جُزُ)، لأنه حذفها وألقى حركتها على الزاي قبلها، ثم إنه نوى الوقف على لغة من شدَّدَ نحو ذلك في الوقف، فقال: هذا خالدّ وهو يجعلّ، فصارت في الوقف (جُزّ)، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف وأقرَّ التشديد بحاله فقال: (جُزّ) كما قالوا في الوصل: سبسبّا، وكلكلّا. ومثله الخبّ فيمن وقف عليه بالتشديد، ويريد تخفيف الخبْء"[64]. قال في الكشّاف: "وقرأ الزهري: ﴿جُزّ﴾، بالتشديد، كأنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الزاي، كقولك: خبّ في خبء، ثم وقف عليه بالتشديد، كقولهم: الرجل، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف"[65]. وجاء في البحر المحيط: "وَاخْتُلِفَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَفِي كِتَابِ ابْنِ عَطِيَّةَ: وَقَرَأَ ابْنُ شِهَابٍ بِضَمِّ الزَّايِ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ، لِأَنِّي وَجَدْتُ فِي التَّحْرِيرِ: وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ بِضَمِّهَا مَهْمُوزًا فِيهِمَا. وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ بِتَشْدِيدِ الزَّايِ دُونَ هَمْزٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ الْقَعْقَاعِ. وَأَنَّ فِرْقَةً قَرَأَتْ بِالتَّشْدِيدِ مِنْهُمُ: ابْنُ الْقَعْقَاعِ. وَفِي كِتَابِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَكِتَابِ اللَّوَامِحِ: أَنَّهُ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي اللَّوَامِحِ هُوَ وأبو جعفر"[66].

في قوله تعالى: ﴿والأنعامَ خَلَقَها لَكُم فيها دِفْءٌ ومَنافِعُ ومِنْها تَأْكُلُونَ﴾ (سورة النحْل: 5). جاء في المحتسَب: "قرأ الزُّهْرِيّ ﴿دِفٌّ﴾، بغير همز. هذه القراءة أقْيَسُ من قراءته الأخرى التي هو قول الله عز وجل: ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾، بتشديد الزاي. وذلك أنه هنا خفف لا غير. فحذف الهمزة وألقى حركتها على الفاء قبلها. كقولك في مَسْأَلة: مَسَلَة. وفي يَلْؤُمُ: يَلُمُ، وفي يَزْئِرُ يَزِرُ. فكان قياس هذا أن يقول: ﴿جُزٌّ مَقْسُومٌ﴾، إلا أنه سلك في كل من القراءتين طريقًا إحداهما أقوى من الأخرى"[67]. وقال في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ: ﴿دِفء﴾ بِضَمِّ الْفَاءِ وَشَدِّهَا وَتَنْوِينِهَا، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ نَقَلَ الْحَرَكَةَ مِنَ الْهَمْزَةِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ حَذْفِهَا، ثُمَّ شَدَّدَ الْفَاءَ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، إِذْ يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا فِي الْوَقْفِ"[68]. وفي الدر المصُون: "وقرأ زيدُ بنُ عليّ ﴿دِفٌّ﴾ بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاء، والزهريُّ كذلك، إلا أنه شَدَّدَ الفاء، كأنه أجرى الوَصْلَ مُجْرى الوقفِ نحو قولِهم: (هذا فَرُخٌّ) بالتشديد وقفًا. وقال في اللوامح: ومنهم مَنْ يُعَوِّضُ من هذه الهمزةَ فَيُشَدِّد الفاءَ"[69].

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إذا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإلَيهِ تَجْأَرُونَ﴾ (سورة النحْل: 53). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿تَجَرُون﴾، بغير همز. هذا في قوة القياس كقراءته أيضا: ﴿لَكُم فيها دِفٌّ﴾، وأصله ﴿تَجْأَرُون﴾؛ فخفف الهمزة بأَنْ ألقاها ونَقَلَ فتحتَها إلى الجيم، فصار ﴿تَجَرُون﴾، كقولك في تخفيف يَسْأَلون: يَسَلُون، وفي يَسْأَمُون: يَسَمون. ونظائرُه كثيرة قوية"[70]. جاء في الكشاف: "وقرئ: تجرون، بطرح الهمزة وإلقاء حركتها على الجيم"[71]. وجاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: تَجَرُونَ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى الْجِيمِ"[72]. وجاء في الدر المصون: "وقرأ الزهري: ﴿تَجَرُون﴾ بحذفِ الهمزةِ وإلقاء حركتها على الساكنِ قبلَها، كما قرأ نافع ﴿رِدًا﴾ في ﴿رِدْءًا﴾"[73]. فابن جنّي ذكر القراءة وما حدث فيها صرفيًّا وتبعه مَن بعده، كما ووجهها بأن لها نظائر (يَسَلُون، يَسَمون). وكما جاء في اللباب[74].

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَه مَن في السَّمَواتِ ومَن في الأرضِ والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبالُ والشَّجَرُ والدَّوابُّ﴾ (سورة الحَجّ: 18). جاء في المحتسَب: ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿والدَّوَابُ﴾، خفيفة الباء. ولا أعلم أحدًا خففها سواه. لعمري إن تخفيفها قليل ضعيف قياسا وسماعا، أما القياس فلأن المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين حتى كأن الألف حرف متحرك، وإذا كان كذلك فكأنه لم يلتق ساكنان. ويدل على أن زيادة المد في الألف جارٍ مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت: دوابِب، لقصرت الألف وإذا أدغمت أتممت صدى الألف فقلت دوابّ؛ فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضا من تحريك الألف. وأما السماع فإنه لا

يُعرَف فيه التخفيف، لكنْ له من بعد ذلك ضرب من العذر، وذلك أنهم إذا كرهوا تضعيف الحرف فقد يحذفون أحدهما، من ذلك قولهم: ظَلْت، ومَسْت، وأَحَسْت. يريدون: ظَلِلْت، ومَسِسْت، وأَحسَسْت، قال أبو زبيد:

خَلَا أنَّ العِتَاقَ من المَطايا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

وقال:

قَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلًا لا تُرَوِّعُني فِيهِ رَوَائِعُ مِن إنْسٍ ولا جَانِ

يريد: جانٌّ، فحذف إحدى النونين. وإذا كانوا قد حذفوا بعض الكلمة من غير تضعيف فحذف ذلك مع التضعيف أحرى. ألا ترى إلى قول لبيد: دَرَسَ المنا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ؟"[75]. وجاء في إعراب القراءات الشواذّ: "يُقرأ بالتخفيف استثقالًا للتشديد، وهو نظير قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ"[76]. وجاء في الدُّر المَصون: "وقرأ الزهري ﴿والدَّوَابُ﴾ مخففَ الباءِ"[77]. وفي اللباب: "وقرأ الزهري ﴿والدَّوَابُ﴾ مخففَ الباءِ، قال أبو البقاء: ووجهها أنَّه حذف الباء الأولى كراهية التَّضعيف والجمع بين ساكنين"، وفي سورة فاطر آية 28: "وقرأ الزهري ﴿والدَّوَابِ﴾ خفيفة الباء هرباً من التقاء ساكنين كما حرك أولهما في الضّالين وجانّ"[78]. ونص أبي البقاء هو من التبيان[79]. وهما وجهان تخفيف وتثقيل في اللغة.

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ (سورة العنكبوت: 19). جاء في المحتسَب: ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَا اللَّهُ الْخَلْقَ﴾، بغير همز. ينبغي أن يكون أراد بغير همزة محققة، بل هي مخففة، فقُرِّبَتْ من الساكن إلا أنها مضمومة؛ لأنها مُخفَّفة في وزن الْمُحقَّقة. ولو كان بدلا محضا لقال: "يبدا"، فقلبها ياء، ثم أبدل من الياء ألفا، أجراها مجرى ألف يخشى، كما أنه لما أبدلها الشاعر فيما أنشده أبو علي عن أبي زيد:

إذا مَلا بَطْنَهُ أَلْبانُها حَلَبًا بَاتَتْ تُغَنِّيهِ وَضْرَى ذاتُ أَجْرَاسِ

أراد: (مَلَأَ) فأبدله البتة، فصارت ياء، فأبدلها للفتحة قبلها ألفا، فصارت (ملا) كما ترى، بوزن قضَى وسعَى"[80]. وفي إعراب القراءات الشواذّ: "يُقرأ بالألف من غير همزة، فتسقط في الوصل، وهذا على التخفيف القياسي في الإبدال" ولم ينسبها[81]. وجاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾، بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ بِإِبْدَالِهَا أَلِفًا، فَذَهَبَتْ فِي الْوَصْلِ، وَهُوَ تَخْفِيفٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ.. وَقِيَاسُ تَخْفِيفِ هَذَا التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ"[82]. كما ذكر ذلك صاحب اللباب[83]. وجاء في فتح القدير: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: ﴿كَيْفَ بَدَأَ﴾ وَالْمَعْنَى: أَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَخْلُقُهُمُ اللَّهُ ابْتِدَاءً؟"[84]. ونلاحظ أن ابن جني أورد القراءة ﴿يَبْدَا﴾ بالمضارع، بينما أوردها غيره من العلماء (بدأ) بالماضي.

في قولهَ تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ (سورة السجدة: 7).

جاء في المحتسَب: قرأ الزُّهْرِيّ: ﴿وَبَدَا خَلْقَ الْإِنْسَانِ﴾، بغير همز. ترك الهمز في هذا عندنا على البدل، لا على التخفيف القياسي، ومثله بيت الكتاب:

رَاحَتْ بِمَسلَمَةَ البِغَالَ عَشِيَّةً فَارْعَي فَزَارَةُ لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ

ولو كان تخفيفا قياسيا لجعل الهمزة بين بين، فقال: "بدا"، ولو أسندتَ الفعل إلى نفسك على التخفيف القياسي قلتَ: بَدَاتُ، بألف لا همز في لفظها، وعلى البدل: بَدَيتُ، كما حُكِيَ عنهم: قَرَيْتُ، وأَخْطَيْتُ"[85]. جاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿وَبَدَأَ﴾ بِالْهَمْزِ، وَالزُّهْرِيُّ: بِالْأَلِفِ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ أَنْ يُقَولَ فِي هَذَأَ: هَدَا، بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ أَلِفًا، بَلْ قِيَاسُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ حَكَى فِي قَرَأْتُ: قَرَيْتُ وَنَظَائِرِه. وَقِيلَ: وَهِيَ لُغَيَّةٌ"[86]. وجاء في الدُّر المصون: "قوله: ﴿وَبَدَأَ﴾ العامَّةُ على الهمزِ. وقرأ الزهريُّ ﴿وَبَدَا﴾ بألفٍ خالصةٍ، وهو خارجٌ عن قياسِ تخفيفِها، إذ قياسُه بينَ بينَ"[87]. وفي فتح القدير من غير توجيه[88]. وكذلك في اللباب[89]. وشواذّ القراءات[90]. بينما لم يذكر القرطبي هذه القراءة مطلَقًا.

في قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ صَدَّقَ عليهم إبْليسُ ظَنَّه فَاتَّبَعُوه إلّا فَريقًا من المؤمنينَ﴾ (سبأ: 20). جاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ﴾ مخففة ﴿عَلَيْهِمْ إِبْلِيسَ﴾ نصب، ﴿ظَنُّهُ﴾ رفع.. معنى هذه القراءة أن إبليس كان سَوَّلَ له ظنُّه شيئًا فيهم، فصَدَقه ظنُّه فيما كان عقد عليهم معهم من ذلك الشيء. وأما قراءة العامة: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ﴾ رفع، ﴿ظَنَّهُ﴾ نصب؛ فإنه كان قدر فيهم شيئا فبلغه منهم، فصدق ما كان أودعه ظنُّه في معناه. فالمعنيان من بعد متراجعان إلى موضع واحد؛ لأنه قدّر تقديرا فوقع ما كان من تقديره فيهم. و(عَلَى) متعلقة بـ(صَدَقَ)، كقولك: صَدَقْتُ عليْكَ فِيمَا ظَنَنْتُه بك، ولا تكون متعلقة بالظن، لاستحالة جواز تقدم

شيء من الصلة على الموصول"[91]. نُسِبت هذه في إعراب القرآن إلى الهجهاج منفردًا بها: "وقرأ أبو الهجهاج: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسَ ظَنُّهُ﴾ بنصب (إبليس) ورفع (ظنه)، قال أبو حاتم: لا وجه لهذه القراءة عندي والله جلّ وعزّ أعلم. قال أبو جعفر: وقد أجاز هذه القراءة الفراء وذكرها أبو إسحاق، وقال: المعنى: صدَّقَ ظنُّ إبليسَ إبليسُ بما اتّبعوه"[92]. وردت في الكشاف غير منسوبة: "قرئ: صدّق، بالتشديد والتخفيف، ورفع إبليس ونصب الظن، فمن شدّد فعلى: حقق عليهم ظنه، أو وجده صادقا، ومن خفف فعلى: صدق في ظنه أو صدّق يظن ظنا، نحو: فعلته جهدك، وبنصب إبليس ورفع الظن، فمن شدّد فعلى: وجده ظنه صادقا ومن خفف فعلى: قال له ظنه الصدق حين خيله إغواءهم، يقولون: صدقك ظنك"[93]، وكذلك في التبيان: "وَيُقْرَأُ ﴿إِبْلِيسَ﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَظَنُّهُ فَاعِلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهْوَ صَادِقِي"[94].

وفي البحر المحيط غير منفردة فقال: "وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو الْجَهْجَاهِ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ فُصَحَاءِ الْعَرَبِ، وَبِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ: بِنَصْبِ (إِبْلِيسَ) وَرَفْعِ (ظَنَّهُ)"[95].

ثانيًا: ما ورد عند القرطبي ولم يذكره ابن جني:

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة:85). قال في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿تُقَتِّلُونَ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ مُشَدَّدًا، وَكَذَلِكَ ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللَّهِ﴾[96]"[97]. وجاء في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: يقتلون، مِنْ قَتَلَ مُخَفَّفًا. وَقَرَأَ الْحَسَنُ: تُقَتِّلُونَ مِنْ قَتَّلَ مُشَدَّدًا. هَكَذَا فِي بَعْضِ النَّقَاسِيرِ، وَفِي تَفْسِيرِ الْمَهْدَوِيِّ أَنَّهَا قِرَاءَةُ أَبِي نَهِيكٍ، قَالَ: وَالزُّهْرِيُّ وَالْحَسَنُ: ﴿تُقَتِّلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾، مِنْ قَتَّلَ يَعْنِي مُشَدَّدًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَوَابِ ذَلِكَ"[98].

في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: 265). قال في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بِالْيَاءِ كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ النَّاسَ أَجْمَعَ، أَوْ يُرِيدُ الْمُنْفِقِينَ فَقَطْ، فَهُوَ وعد محض"[99]. وفي الدر المصون: "والزهري بالياء على الغَيْبَة، ويَحْتَمِل وجهين، أحدُهما: أن يعودَ على المنفقين، والثاني: ان يكونَ عامًّا فلا يَخُصُّ المنفقين، بل يعودُ على الناسِ أجمعين، ليندرجَ فيهم المنفقونَ اندراجًا أوليًّا"[100]. وفي اللباب: "وقرأ الزهري: بالياء على الغيبية، ويحتمل وجهين: أحدهما: أن يعود على المنفقين. والثاني: أن يكون عاما فلا يخص المنفقين، بل يعود على الناس أجمعين؛ ليندرج فيهم المنفقون اندراجا أوليا"[101].

في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (آل عمران: 106). قال في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿يَوْمَ تَبْيَاضُّ وَتَسْوَادُّ﴾"[102]. وقال في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ، وَأَبُو الْجَوْزَاءِ: ﴿تَبْيَاضُّ وَتَسْوَادُّ﴾ بِأَلِفٍ فِيهِمَا"[103]. وجاء في الدر المصون قول ابن حيان ثم علَّله بقوله: "وهي أبلغ فإنَّ (ابياضَّ) أدلُّ على اتصافِ الشيء بالبياضِ من ابيضَّ"[104]، وكذلك صاحب اللُّباب[105]. بينما أجاز صاحب إعراب القرآن هذا اللفظ ولم ينسب القراءة به فقال: "ويجوز (تبياضّ) وقد قرئ به"[106].

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (الكهف:12). قال القرطبي: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ بِالْيَاءِ"[107]. وقد وجه صاحب الكشاف هذه القراءة من غير نسبة فقال: "(أَيُّ) يتضمن معنى الاستفهام، فعلق عنه لِنَعْلَمَ فلم يعمل فيه. وقرئ، ليعلم، وهو معلق عنه أيضا، لأن ارتفاعه بالابتداء لا بإسناد (يعلم) إليه"[108]، وكذلك في مفاتيح الغيب: " وَقُرِئَ ﴿لِيُعْلَمَ﴾ عَلَى فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَائِدَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الْعِلْمِ الْمُتَجَدِّدِ لِلَّهِ بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّا بَعَثْنَاهُمْ لِيَحْصُلَ هَذَا الْعِلْمُ لِبَعْضِ الْخَلْقِ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجِبُ ظُهُورُ النَّصْبِ فِي لَفْظَةِ (أَيّ)"[109]. وفي البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ بِالْيَاءِ وَفِي كِتَابِ ابْنِ خَالَوَيْهِ ﴿لِيَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ حَكَاهُ الْأَخْفَشُ"[110]، وجاء في اللباب: "وقرأ الزهريُّ ﴿ليَعْلم﴾ بياء الغيبة، والفاعل الله تعالى، وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، ويجوز أن يكون الفاعل ﴿أيُّ الحِزبين﴾ إذا جعلناها موصولة"[111].

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِالآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ (سبأ:21). قال القرطبي: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿إِلَّا لِيُعْلَمَ﴾ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ"[112]. في مختصر شواذ القرآن: "﴿إِلَّا لِيَعْلَمَ﴾، بالْيَاءِ الزهري"[113]. وقال في البحر المحيط: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: ﴿إِلَّا لِيُعْلَمَ﴾، بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ"[114].

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (هود: 111).جاء في الجامع لأحكام القرآن: "قِيلَ: (لَمَّا) مَصْدَرُ (لَمَّ)، وَجَاءَتْ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ حَمْلًا لِلْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ، فَهِيَ عَلَى هَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾[115]، أَيْ جَامِعًا لِلْمَالِ الْمَأْكُولِ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ تَوْفِيَةً لَمًّا﴾، أَيْ جَامِعَةً لِأَعْمَالِهِمْ جَمْعًا، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: قِيَامًا لَأَقُومَنَّ. وَقَدْ قَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿لَمَّا﴾ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّنْوِينِ على هذا المعنى"[116]. بينما ذكر ابن جني هذه القراءة للزهري وغيره فجاء في المحتسَب: "ومن ذلك قراءة الزُّهْرِيّ وسليمان بين أرقم: ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بالتنوين. أما ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بالتنوين، فإنه مصدر كالذي في قوله سبحانه: ﴿وَيأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾[117] أي: أَكْلًا جامعًا لأجزاء المأكول، فكذلك تقدير هذا: ﴿وإِنَّ كلا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّك أعمالَهم لَمًّا﴾؛ أي: توفية جامعة لأعمالهم جميعًا، ومحصلةً لأعمالهم تحصيلًا، فهو كقولك: قيامًا لأقومن، وقعودًا لأقعدن"[118].

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىَ تَغْتَسِلُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (النساء:43). جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ: ﴿مِنَ الْغَيْطِ﴾، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْغَيْطُ فَخُفِّفَ، كَهَيْنٍ وَمَيِّتٍ وَشَبَهِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْغَوْطِ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ تَغَوَّطَ إِذَا أَتَى الْغَائِطَ، فَقُلِبَتْ وَاوُ الْغَوْطِ يَاءً، كَمَا قَالُوا في لا حول لا حيل"[119]. بينما ذكر ابن جني هذه القراءة للزهري وغيره فقال: "ومن ذلك قراءة ابن مسعود والزُّهْرِيّ أيضًا: ﴿أو جاء أحد منكم من غَيْط﴾"[120]. وجاء في التبيان: "وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مَصْدَرُ يَغُوطُ، وَكَانَ الْقِيَاسُ غَوْطًا فَقُلِبَ الْوَاوُ يَاءً وَأُسْكِنَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا لِخِفَّتِهَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ الْغَيْطَ فَخُفِّفَتْ مِثْلُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ"[121]. وجاء في البحر المحيط "وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿مِنَ الْغَيْطِ﴾ وَخُرِّجَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ إِذْ قَالُوا: غَاطَ يَغِيطُ، وَالثَّانِي: أَنَّ أَصْلَهُ فَيْعِلٌ، ثُمَّ حُذِفَ كَمَيِّتٍ"[122]. وجاء في الدر المصون: "وقرأ ابن مسعود: ﴿من الغَيْطِ﴾ وفيه قولان، أحدُهما: وإليه ذهب ابن جني أنه مخفف من فَيْعِل كهَيْن ومَيْت في: هيّن وميّت. والثاني أنه مصدرٌ على وزن فَعْلَ قالوا: غاط يغيط غَيْطاً، وغاط يَغُوط غَوطاً"[123].

قوله تعالى: ﴿وإِنْ فاتَكُمْ شَيءٌ مِّنْ أَزْواجِكُم إلى الكُفّارِ فَعاقَبْتُمْ فَأْتوا الَّذينَ ذَهَبَتْ أَزْواجُهُم مِّثْلَ ما أَنْفَقُوا واتَّقُوا اللهَ الذي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (الْمُمْتَحَنة: 11). جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ ﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ خَفِيفَةً بِغَيْرِ أَلِفٍ"[124]، بينما ذكر ابن جني هذه القراءة للزهري وغيره فجاء في المحتسب: "النخعي والزهري ويحيى بخلاف: ﴿فَعَقَبْتُمْ﴾، خفيفة القاف من غير ألف"[125]. ومن غير نسبة في معاني القرآن وإعرابه: "وقرئت ﴿فعقَبْتُمْ﴾ بغير ألف وتخفيف القاف"[126]. وفي مختصر الشواذ: "﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ النخعي، ﴿فَعَقَّبْتُمْ﴾ بالتشديد الأعرج، ﴿فَعَقِبْتُمْ﴾ بكسر القاف مسروق، ﴿فَأَعْقَبْتُمْ﴾ مجاهد والحسن"[127]. وفي الكشاف: "وقُرئ: ﴿فأعْقَبْتُمْ﴾، ﴿فَعَقَّبْتُمْ﴾ بالتشديد، ﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ بالتخفيف، بفتح القاف وكسرها، فمعنى أعقبتم: دخلتم في العقبة، وعقبتم: من عقبه إذا قفاه، لأنّ كل واحد من المتعاقبين يَقْفى صاحبَه، وكذلك (عَقَبْتُمْ) بالتخفيف، يقال: عقبه يعقبه. وعقبتم نحو تبعتم"[128]، وفي مفاتيح الغيب: "وقرئ: ﴿فأعْقَبْتُمْ﴾ و﴿فَعَقَّبْتُمْ﴾ بالتشديد، و﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ بالتخفيف بفتح القاف وكسرها"[129]. فالقرطبي أورد القراءة ولم يذكر لها توجيهًا، بينما وجَّهها الزمخشريُّ على أنها متعاقبة المعاني مع القراءات الأخرى، وقد يكون تعليل ذلك أن مادَّتها واحدة.

الخاتمة والنتائج

1 – أنّ القرطبي – رحمه الله – كان – بالإضافة إلى التفسير – لم يُغْفِل جوانب القراءات حتى الشاذة منها، فأشار إليها كثيرًا ونسبها ووجّهها في أغلب المواضع. وفي بعض المواضع قد ينسبها ولا يوجهها؛ كقوله: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيّ ﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ خَفِيفَةً بِغَيْرِ أَلِفٍ" مكتفيًا بهذا النَّصّ.

2 – أن مواضع انفراد الزهري في الكتابين بلغت ثمانيةً وعشرين موضعًا، اتفقا في ثمانية مواضع، واختلفا في بقية المواضع ذكرًا وتوجيهًا.

3 – أن ابن جِني أورد اثني عشر موضعًا ذكرتها بعض كتب القراءات الأخرى لم ترد عند القرطبي، وفي المقابل أورد القرطبي ثمانية مواضع لم ترد عند ابن جني ووردت في بعض كتب القراءات الأخرى.

4 – يرى الباحثان أن كتاب القرطُبي كان تفسيرًا لكل جوانب الآي؛ فهو يعرض التوجيه اللغوي كثيرًا بينما اختص ابن جني بحصر الشواذّ، ولا يعني هذا أن الثاني أهمل ذلك التوجيه؛ لكن الأول كان أكثر بحكم وضع كل من الكتابين، كما جاء في عرض قراءة ﴿تَغْمُضُوا﴾ (البقرة: 267).

5 – هناك قراءات أوردها القرطبي للزهري منفردًا بها، ولم توردها كذلك كتب القراءات، وإنما وردت له مع غيره أو لقرّاء آخرين أو غير منسوبة كقراءة: ﴿مِنَ الْغَيْطِ﴾ (النساء: 43)، وقراءة: ﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ (الممتحنة: 11).

6 – أنهما قد يختلفان في إيراد القراءة من حيث نسبتها إلى القارئ؛ لكنهما يتفقان في توجيهها لغويًّا كما في قراءة ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (هود: 111)، فأورده القرطبي للزهري منفردًا بها وأوردها ابن جني للزُّهْرِيّ وسليمان بين أرقم، لكنهما اتفقا في التوجه اللغوي للقراءة.

الهوامش

1. يُنظَر في ترجمته: الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، برجستراسر: 1351هـ: 262/2 – 263).
2. الفاتحة: 4.
3. (ابن خلّكان، وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ب.ت: 246/3 – 248).
4. ابن جِنّي، الْمُحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان، (392هـ)، تح: علي النجدي، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة، 1415هـ/ 1994م: 4/1).
5. ابن جني، السابق: 32/1.
6. ابن جني، السابق: 32/1 – 33.
7. يُنظَر: ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري (799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ب.ت: 308 – 309، الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي (945هـ)، طبقات المفسرين، راجَعَ النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ب.ت: 2/ 69 – 70.
8. الأنعام: 160.
9. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 81/1.
10. القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م: 1/ 332.
11. النمل: 89.
12. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ: 131/1.
13. أبو حيّان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ: 284/1.
14. أبو حفص النعماني، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م: 10/2.

15. سورة البقرة: 49.
16. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 82/1.
17. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 1/ 387.
18. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 319/1.
19. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 62/2.
20. سورة البقرة: 65.
21. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 111/1 – 112.
22. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 2/ 157.
23. النَّحَّاس، إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ: 1/ 83.
24. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 17/2.
25. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 139/1.
26. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 3/ 327.
27. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 681/2.
28. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 413/4.
29. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 245/1.
30. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 7/ 181.
31. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 27/5.
32. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 62/9.
33. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 199/2 – 200.
34. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 14/ 342.
35. الزمخشري، مصدر سابق، 1407هـ: 610/3.
36. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 254/2.
37. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 16/ 73.
38. الصافات:150.
39. الكرماني، شواذّ القراءات، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، (535هـ)، تح: د. شمران العَجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ب.ت: 425.
40. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 245/17.
41. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 341/2 – 342.
42. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 19/ 97.
43. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 101/1 – 102.
44. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: /532.
45. ابن خالويه، مُختصَر في شواذّ القرآن، (370هـ)، تقديم: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، ب.ت: 17.
46. العُكْبَري، أبو البقاء، (616هـ)، إعراب القراءات الشواذّ، تح: محمد السيد أحمد عَزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1996م: 193/1.
47. سورة القمر: 53.

48. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 349/2.
49. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 114/1.
50. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، (311هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م: 221/1.
51. ابن خالويه، مصدر سابق، ب.ت: 17.
52. العكبري، مصدر سابق، 1417هـ/1996م: 213/1 – 214.
53. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 194/1.
54. العكبري، مصدر سابق، 1417هـ/1996م: 401/1.
55. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 20/4.
56. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 243/1.
57. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 23/5.
58. السمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ب.ت: 272/5.
59. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 7/ 176.
60. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 3/2.
61. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 470/6.
62. السمين، مصدر سابق، ب.ت: 150/7.
63. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 437/11.
64. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 4/2.
65. الزمخشري، مصدر سابق، 1407هـ: 579/2.
66. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 479/6.
67. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 7/2.
68. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 506/6.
69. السمين، مصدر سابق، ب.ت: 192/7.
70. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 10/2.
71. الزمخشري، 1407هـ: 611/2.
72. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 546/6.
73. سورة القَصَص: 34.
74. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 83/12.
75. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 76/2 – 77.
76. العكبري، مصدر سابق، 1417هـ/ 1996م: 130/2.
77. السمين، مصدر سابق، ب.ت: 246/8.
78. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 45/14، 132/16.
79. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (ت 616هـ)، التِّبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجَاوي. دار الشام للتراث. بيروت . لبنان، ب.ت: 936/2.
80. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 161/2 – 162.

81. العكبري، مصدر سابق، 1417هـ/ 1996م: 274/2.
82. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 348/8.
83. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 330/15.
84. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ: 228/4.
85. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 173/2.
86. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 433/8.
87. السمين، مصدر سابق، ب.ت: 82/9
88. الشوكاني، مصدر سابق، 1414هـ: 289/4.
89. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1419هـ/ 1998م: 477/15.
90. الكرماني، مصدر سابق، ب.ت: 380.
91. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 191/2.
92. النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 235/3.
93. الزمخشري، مصدر سابق، 1407: 578/3.
94. العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 1067/2.
95. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 540/8.
96. سورة البقرة: 91.
97. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 2/ 20.
98. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 468/4.
99. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 3/ 317.
100. السمين الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 595/2.
101. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1415هـ/ 1994م: 403/4.
102. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 4/ 167
103. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 293/3.
104. السمين الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 340/3.
105. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1415هـ/ 1994م: 453/5.
106. النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 1/ 174.
107. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 10/ 364.
108. الزمخشري، مصدر سابق، 1407: 145/7.
109. الرازي، مصدر سابق، 1420هـ: 430/21.
110. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 468/4.
111. أبو حفص النعماني، مصدر سابق، 1415هـ/ 1994م: 433/12.
112. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 14/ 294.
113. ابن خالويه، مصدر سابق، ب.ت: 122.
114. أبو حيان، مصدر سابق، 1420هـ: 540/8.
115. الفجر: 19.

116. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 9/ 105.
117. سورة الفجر: 19.
118. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 328/1.
119. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 5/ 220.
120. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 190/1.
121. العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 361/1.
122. أبو حيان، مصدر سابق، 1420هـ:653/3.
123. السمين الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 692/3.
124. القرطبي، مصدر سابق، 1964م: 69/18.
125. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ/ 1969م: 319/2.
126. الزَّجّاج، مصدر سابق، 1408هـ/ 1988م: 160/5.
127. ابن خالويه، مصدر سابق، ب.ت: 156.
128. الزمخشري، مصدر سابق، 1407: 517/4.
129. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين خطيب الري (606هـ)، مفاتيح الغيب – التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ: 523/29.

المصادر

1 – إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (338هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

2 – إعراب القراءات الشواذّ، أبو البقاء العُكْبَري. (ت 616هـ). تح: محمد السيد أحمد عَزّوز. عالم الكتب. بيروت . لبنان. ط1. 1417هـ/1996م.

3 – البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ). تح: صدقي محمد جميل. دار الفكر. بيروت. 1430هـ.

4 – التِّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري. (ت 616هـ). تح: علي محمد البجَاوي. دار الشام للتراث. بيروت . لبنان، ب.ت.

5 – الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964م.
6 – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ب.ت.
7 – الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ب.ت.
8 – شواذّ القراءات، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (535هـ)، تح: د. شمران العَجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ب.ت.
9 – طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (945هـ)، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ب.ت.
10 – فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
11 – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ.
12 – اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
13 – الْمُحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جِنّي (392هـ). تح: علي النجدي، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة، 1415هـ/ 1994م.
14 – مُختصَر في شواذّ القرآن، ابن خالَوَيْهِ. (370هـ). تقديم: آثر جفري. مكتبة المتنبي. القاهرة، ب.ت.
15 – معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (311هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
16 – مفاتيح الغيب – التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
17 – وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.